النتائج المترتبة على
إحياء النفوذ الشيعي في العراق

فالي نصر

لا شك أن هناك معوقات وإشكاليات كثيرة تحول دون تطبيق الاستراتيجية التي تبنتها الإدارة الأمريكية، والتي يقودها الرئيس جورج بوش، لفرضها على العالم الإسلامي والتي تُعرف بالشرق الأوسط الكبير.

وإحدى هذه الإشكاليات في فرض هذه الاستراتيجية هي العلاقات بين السنّة والشيعة في العالم الإسلامي، فكيف يمكن أن تتغلب الولايات المتحدة على هذه الإشكالية في ضوء محاولاتها المعروفة في استغلال الصعوبات وتحويلها إلى عوامل مساعدة لتنفيذ مخططاتها؟

في هذا الإطار جاءت دراسة (النتائج الإقليمية المترتبة على إحياء النفوذ الشيعي في العراق)، والتي قام بها «فالي نصر»، وهو أستاذ متخصص في سياسة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بقسم شؤون الأمن القومي التابع للمدرسة العليا البحرية الكائنة بمدينة مونتريه بولاية كاليفورنيا، لحساب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT)، ونُشرت في مجلة (ذا واشنطن كوارتيرلي) الصادرة في صيف ٢٠٠٤م بتاريخ ٢٧ مارس.

في هذه الدراسة؛ لاحظ الكاتب أن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط الكبير؛ ترتبط الآن بشكل وثيق بكلٍّ من الأخطار والفرص الناجمة من تمكين الشيعة من تولي زمام الأمور في العراق على - حد تعبيره -.

يقول الباحث:

هنا يتوجب على الساسة (واضعي السياسة) أن يفكروا ملياً في تلك الحقيقة للإفادة منها إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك بالحرص على الاستعداد للردّ المباشر على التهديد الذي تشكّله ردة الفعل السنّي تجاه تمكين الشيعة من حكم العراق، وذلك في أوسع نطاق لها، واستغلال الفرص التي تهيؤها السلطة الشيعيّة المتزايدة في المنطقة على حدٍّ سواء. أما إذا لم يدرك الساسة أهمية البعد الطائفي كمحدد رئيس لسياسات المنطقة بأسرها ولم يقدِّروا مدى تأثير التغييرات التي يشهدها العراق على شتى أرجاء المنطقة؛ فستُخفق السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها المنشودة. فالتوتّرات الطائفية يمكن أن تسفر عن مفاجآت مستقبلية غير سارة فيما يخص العلاقات الأمريكية بدول المنطقة، كما يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من نشر السلام، وإرساء دعائم الاستقرار، ودفع عجلة التقدّم والتطور في بلدان منطقة الشرق الأوسط الكبير وشعوبها.

ويستنتج الباحث في دراسته: أن الشقاق الطائفي الذي يهدّد العراق في وقتنا الحالي هو نتاج صراع عميق الجذور متأصل في المنطقة، وليس مجرد ردة فعل مباشرة للتطورات الحديثة الجارية في العراق؛ بمعنى آخر: إن تولّي الشيعة لأمور الحكم في العراق وتفلت زمام السلطة من أيدي السنّة لم يخلق التطرف السنّي

من العدم – على حد تعبير الباحث –؛ بل أدى دور العامل المحفز، وأوجد دافعاً جديداً لظهوره في صورة أكثر جرأة وقوة.

واستدل الباحث على ذلك الاستنتاج بالتفجيرات التي شهدتها العراق في الأشهر التسعة المنصرمة في كلٍّ من بغداد، الإسكندرية [بالعراق]، كربلاء، النجف، ومعاقل شيعيّة أخرى، وأودت بحياة كثير من الأشخاص، بالإضافة إلى أن تلك التفجيرات التي اندلعت في أوائل مارس ٢٠٠٤م، وخلَّفت وراءها حوالي ١٤٣ مصلّياً ، قُتلوا داخل أضرحة شيعية مقدسة في بغداد وكربلاء في أثناء الاحتفال بيوم عاشوراء، اليوم الأقدس في التقويم الشيعي؛ قد أعادت إلى الأذهان مشاهد مشابهة على نحو مذهل وهي الهجمات التي شنَّتها الجماعات السنّية في مشهد وكاراتشي وكويتا، ومزار شريف منذ أوائل التسعينيات.

وفي استنتاج آخر توقَّع الباحث أن تستشري مشاعر معاداة أمريكا بالتتابع في صورة توتّرات طائفية لتجتاح كل أنحاء منطقة الشرق الأوسط الكبير؛ على غرار ما حدث في العراق، فكما يُقَال أول الغيث قطرة. ففي أوائل شهر مارس وتحديداً في اليوم الذي شهد تلك التفجيرات التي اندلعت في أثناء احتفالات الشيعة بيوم عاشوراء؛ أدان أحد شيوخ الحركة الوهابية في دولة الكويت الطقوس والشعائر الشيعية على موقعه على الإنترنت، ووصفها بأنها «مظهر خالص من مظاهر الوثنية»، وأنهم يشكِّلون ركناً أصيلاً من «محور الشرِّ» الذي يضم كلاً من «واشنطن، وتل أبيب، ومدينة النجف المقدّسة لدى الشيعة»، والذي يسعى للسيطرة على ثروات الخليج العربي من النفط، ويحجب السنّة عن تولي أمور الحكم في العراق.

بدأ الباحث بعرض الحالة الشيعية من حيث عددهم ونسبتهم إلى عدد السنّة في العالم أجمع، والدول التي يشكِّلون غالبية فيها. ولاحظ الباحث أنه بالرغم من انتشار أعداد كبيرة من الشيعة في سائر أرجاء المنطقة – كما تقدم ذكره –؛ فإن كثرة العدد لم تكفل تمتع الشيعة بنفوذ سياسي متعادل، فالمذهب السنّي كان منذ فترة طويلة ولا يزال حتى الآن يشكِّل واجهة جميع دول منطقة الشرق الأوسط الكبير، باستثناء إيران خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالثقافة السياسية العربية. أما معتنقو المذهب الشيعي من أهوار جنوب العراق وحتى أحياء كاراتشي؛ فقد شكَّلوا قاعدة عريضة من المستضعفين، تعرضت للاضطهاد والتهميش من قِبَل الأنظمة السنيّة الحاكمة والمجتمعات التي يشكّل السنّة فيها الأغلبية من حيث عدد السكان على اختلافها وتنوع أماكنها.

وعن أثر الثورة الإيرانية في الحالة الشيعية؛ يرى الباحث أن اندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م كان يمثل الشرارة التي شحذت همم الجماهير الشيعيّة لتعبئة جهودهم والدفاع عن الهوية الشيعيّة للمرة الأولى، ومنحتهم الجرأة للسير على خطى النموذج الإيراني، فأصبحوا يستعرضون عضلاتهم كلما سنحت لهم الفرصة، ويحرصون على استرداد حقوقهم التي حُرموا منها في سائر أرجاء المنطقة.

ولم يقتصر دور الثورة الإيرانية على وضع الشيعة في بدء الطريق نحو السلطة؛ بل حرصت على تثبيت خطاهم على ذلك الطريق، وذلك بتقديم الدعم المادي والمعنوي والمؤسسي للشيعة في كل مكان، ومؤازرة كفاحهم من أجل نيل الحقوق المدنية والتمثيل البرلماني والسياسي.

وعن الدور الإيراني في دعم قضايا الشيعة في العالم؛ يرى الباحث أن طهران قد أجزلت في دعمها لتلك الحركات الشيعية سواء على صعيد التمويل المادي أو الدعم السياسي؛ بهدف تقوية شوكة تلك الحركات ودفعها إلى ممارسة الضغط على حكومات البلاد التي تنتمي إليها لتهيئة تدابير خاصة تخدم المصالح الشيعيّة على وجه الخصوص. على سبيل المثال؛ فقد أقدمت جماهير الشيعة في باكستان – بمباركة طهران بكل تأكيد – على رفض الإذعان للحكومة في تنفيذ القوانين

التي نصَّ عليها الدستور الباكستاني عام ١٩٧٩م، والتي تستند في أصلها إلى الأحكام الإسلامية التي حدَّدها القرآن والسنّة، وتعلن المذهب السنّي مذهباً رسمياً للبلاد.

وفي نهاية الأمر نجحت في الحصول على بعض الاستثناءات الخاصة فيما يخص تنفيذ تلك القوانين، وهو ما دفع المزيد من الباكستانيين إلى اعتناق المذهب الشيعي، ولم يدّخر الرئيس الإيراني السابق الخميني جهداً في دعم مطالب الشيعة ومصالحهم في باكستان؛ حتى إنه أصدر تصريحاً علنياً يحمل تهديداً صريحاً للرئيس الباكستاني السابق الجنرال ضياء الحقّ، وقد نص ذلك التصريح على أن «ضياء الحق سيلقى (على يد الخميني) المصير نفسه الذي لاقاه شاه إيران؛ إذا ما تجرأ نظامه العسكري على «إساءة معاملة الشيعة في باكستان»».

من ناحية أخرى؛ فقد أقدمت الجالية الشيعية في الهند على دعم حزب بهاراتيا جاناتا الوطني الهندوسي في الانتخابات الإقليمية والوطنية التي جرت في التسعينيات؛ معلنة بذلك انشقاقها عن الجالية الإسلامية هناك بهدف حماية مصالحها الخاصة، وذلك عقب التوترات المستمرة بين الشيعة والسنّة التي اندلعت في مدينة لوكناو في أواخر الثمانينيات.

ولم يقتصر الموقف الإيراني الطائفي على حشد الأقلّيات الشيعيّة ودعمها بشتى الوسائل الممكنة، فقد أصدر الخميني فتوى ساند فيها الطائفة العلوية الحاكمة في سوريا، والتي تُعَدُّ في الأصل فرعاً من المذهب الشيعي الاثنا عشري، وأدخلها تحت مظلة الإسلام على رغم أن أغلبية السنّة والشيعة يرون أنها طائفة خارجة عن الإسلام.

وهكذا فقد أضفت تلك الفتوى شرعية على نظام حافظ الأسد العلوي، والذي عانى اقتصار قاعدة نفوذه في سوريا على الأقلية العلوية؛ في الوقت الذي وقع فيه نظامه تحت وطأة الكثير من الضغوط من قِبَل جماعة الإخوان المسلمين. والأهم من ذلك؛ أن طهران رفضت مدَّ يد العون لجماعة الإخوان المسلمين؛ عندما أقدم نظام الأسد على قمع انتفاضتها في مدينة حماة في عام ١٩٨٢م مستخدماً أكثر الوسائل وحشية. فتحالف (طهران - دمشق) كان في حقيقة الأمر جزءاً من خطة تخدم أهداف إيران التوسعية بوصفها المجتمع الشيعي الأكبر على مستوى المنطقة. كما أن ذلك التحالف يمد إيران بالمزيد من القوة التي تحقّق نوعاً من الموازنة في ميزان القوى في مواجهة التحالف العربي السنّي الإقليمي، والذي دعم العراق في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، فسوريا لم تدَّخر جهداً في دعم الموقف الإيراني خلال فترة الحرب، سواء على الصعيد الدبلوماسي أو الصعيد العسكري، حيث مارست ضغوطاً عسكرية على بغداد، وذلك بنشر أعداد غفيرة من قوّاتها المسلحة على طول حدودها مع العراق.

من ناحية أخرى؛ فقد خدم ذلك التحالف إيران؛ حيث مكَّنها من تأسيس حزب الله في لبنان، وتقديم شتَّى أنواع الدعم لتلك المنظمة طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات لمقاومة الوجود الأمريكي في لبنان، وتوسيع قاعدة النفوذ الإيراني بين جماهير الشيعة في لبنان على حدٍّ سواء.

وعلى الرغم من كل تلك المكاسب السابق ذكرها؛ فلم تشكّل الثورة الإيرانية سوى تهديد يسير وسريع للهيمنة السنيّة في المنطقة، وأساءت لصورة الطائفة الشيعية على الصعيد العالمي، حيث أبرزت المذهب الشيعي بوصفه قوة ثورية مناوئة للغرب، وبؤرة رئيسة للتشدد والتطرف السياسي الإسلامي، ووسيلة لزيادة نفوذ الجاليات الشيعيّة في شتى أنحاء المنطقة. وهكذا؛ فقد أخفقت إيران ما بعد الثورة في تغيير ميزان القوى بين الشيعة والسنّة في جميع أرجاء المنطقة، وما لبثت أن تخلّت عن محاولتها في ذلك الشأن في نهاية الأمر. وقبيل نهاية الثمانينيات؛ خمدت دوافع الشيعة في الخليج وأفغانستان وباكستان - باستثناء حزب الله في لبنان- نحو الفوز بالنفوذ الأوسع في المنطقة، تلك الدوافع

التي طالما دعمتها إيران لكنها لم تسفر عن نتيجة ملموسة على أرض الواقع. وفي الوقت الذي باءت فيه حملة إيران العسكرية لخلع نظام صدَّام حسين بالإخفاق الذريع؛ تمكن النفوذ السنّي في المنطقة من التغلب على تحدّيات الثورة الإيرانية في نهاية الأمر.

ويمضي الباحث فيحلل التحدّي الماثل في ظهور العراق دولة شيعية داخل المنطقة، فيذكر أنه منذ أن أزاحت الولايات المتّحدة صدَّام من السلطة، وحتى وقتنا الحالي؛ استمر السيستاني في ممارسة الضغط على الولايات المتّحدة لقبول فكرة اللجوء إلى إقامة انتخابات وطنية؛ وذلك لأن الغلبة ستكون للشيعة في العراق بالتأكيد، حيث ستضمن تلك الانتخابات سيطرة الشيعة على الحكم في العراق للمرة الأولى منذ أن استولت الإمبراطورية العثمانية السنيّة على بغداد في عام ١٥٣٣م. وبالرغم من أنّ الشيعة في العراق يفتقرون إلى الوحدة والثبات على موقف واحد موحد؛ فإن السياسة والثقافة والقيم الدينية الشيعية سيكون لها دور محوري في تشكيل مستقبل العراق على نحو يفوق بالتأكيد كل دور قد يمارسه كلٌّ من السنّة والأكراد هناك.

ويقول الباحث: إن العراق سيكون البلد العربي الأول ذا الهوية الشيعيّة الصريحة في المنطقة، وهو ما يشكِّل تحدياً كبيراً بالنسبة إلى دول المنطقة برمتها، فالعراق هو البلد الأبرز مكانة بين كلّ البلدان العربية؛ ذلك لأنها كانت في الماضي مقر القيادة العربية وقلب دولة الخلافة العباسية، والتي مكّنت للسيادة السنيّة، وقمعت الشيعة بقسوة (حيث أقدم العباسيون على اغتيال مجموعة من الرموز الشيعية في مدينة بغداد وما حولها، وأضرحتهم الموجودة الآن في العراق خير شاهد على ذلك). ومن هنا؛ فإن التحول الجاري الآن في العراق من السيادة السنّية إلى الهيمنة الشيعيّة بدعم من الولايات المتّحدة له أهمية رمزية غير مسبوقة.

إن ما يشهده العراق اليوم من هيمنة شيعيّة على الصعيد السياسي، والتي يملك زمامها المراجع الشيعية البارزة؛ يعني بالتأكيد أنّ الإحياء الشيعي سيمارس دوراً محورياً وحتمياً في تغيير الإطار الثقافي للبلاد ومكانة الدين فيه، وهو ما سيؤثر في العلاقات بين الشيعة والسنّة بشكل كبير، سواء داخل العراق أو في المنطقة كلها على سبيل المثال، فمن المتوقع أن تكون التشريعات والعقائد الشيعية العامل المحدد الأساسي لحجم الدور الذي سيؤديه الإسلام في صياغة سياسة العراق، حيث سيُجبر السنّة في العراق بالقوة على العيش وفقاً لمقتضيات التشريع الشيعي. فتطبيق القوانين الإسلامية الشيعيّة التي تخص العلاقات الأسرية أو نظام الضرائب أو الميراث أو التجارة؛ ستكون موضع ترحيب الشيعّة وليس السنّة، وهو ما سيُلهب النزاع الدائر حول الهويات الطائفية بدلاً من القضاء عليه من جذوره.

ويرجّح التوزيع الحالي للسلطة داخل مجلس الحكم العراقي والمجتمع الشيعيّ - على حدٍّ سواء - التخمين القائل بأن رئيس البلاد القادم قد يكون أحد المراجع الشيعية (الآيات). والمتأمل لمجريات الأمور في العراق في الوقت الحالي يدرك أن المنافس الرئيس على هذا المنصب هو عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (إحدى المنظمات السياسية الشيعيّة البارزة)، إن إمكانية تولي أحد المراجع الشيعية لزمام السلطة في العراق تُنذر بظهور شبح جمهورية إسلامية شيعيّة في العراق تشبه نظيرتها الموجودة في إيران.

على كل حال؛ فإن أهم ما يجب الالتفات إليه في ذلك الشأن هو ما سيصدر عن قيام جمهورية إسلامية شيعيّة من نتائج على صعيد الشقاق الطائفي الذي تعانيه العراق في وقتنا الحالي، فالسنّة داخل العراق وفي البلدان العربية المجاورة؛ يرون أن الشيعة المنتمين للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وفيلق البدر (قوات مؤلفة من ١٠٠٠٠ مجند دُرِّبت على يد قوات الحرس الثوري في إيران لمحاربة نظام صدَّام) يتشابهون إلى حد بعيد مع الميليشيات الشيعيّة اللبنانية

النتائج المترتبة على
إحياء النفوذ الشيعي في العراق

التابعة لحركة أمل وحزب الله، واحتمالية وجودهم على رأس السلطة في العراق تُعِيدُ إلى الأذهان صوراً قاسية للحرب الأهلية المريرة التي خاضت لبنان غمارها في الماضي القريب.

إن العمليات الأخيرة التي قامت بها ميليشيات جيش المهدي (القوات الأكثر عنفاً وقوة بين الطوائف الشيعية في العراق) بقيادة الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، والتي هدفت في الأساس لاستعراض قوى ذلك التيار الشيعي الناشئ؛ لم تزد عن أنها قد عزّزت تلك المخاوف في نفوس جماهير العراق ودول المنطقة بأسرها. فالسيارة المفخّخة التي كانت سبباً في اغتيال الزعيم الشيعي العراقي محمد باقر الحكيم، وأودت بحياة ١٢٥ شيعيّاً آخرين خارج إحدى أقدس الأضرحة لدى الشيعة في أواخر شهر أغسطس عام ٢٠٠٣م، والتفجيرات التي شهدتها كربلاء وبغداد في مارس عام ٢٠٠٤م؛ لم تكن فقط مؤشراً على تفشي عدم الاستقرار وتذبذب الحالة الأمنية في العراق؛ لكنها في الوقت نفسه تُعَدُّ مثل شرارة البدء التي ستسعر نزاعاً طائفياً تتخطى ويلاته حدود العراق لتجتاح المنطقة بأسرها.

ولن يكون من السهل على تحالف تكتيكي -يُرجى عقده بين الشيعة والسنّة في العراق لمقاومة الاحتلال الأمريكي- أن يمحو أثر تلك الأحداث. فمن الجائز أن يقوم أهل العراق من السنّة والشيعة بتخطي الشقاق الطائفي المتأصل بينهما؛ ليتمكنوا من تركيز جهودهم في مواجهة الولايات المتّحدة، لكنّ من المؤكد أن ذلك الشقاق سرعان ما سيطفو على السطح مرة أخرى بعد زوال الاحتلال.

ويستعرض الباحث النتائج الإقليمية المترتبة على إحياء التراث الشيعي في العراق فيقول:

إن إحياء التراث الثقافي الشيعي في العراق سيترتب عليه نتائج بارزة وواسعة النطاق، ليس فقط على صعيد السياسة المستقبلية للعراق وما سيعتريها من تطورات؛ ولكن على صعيد التطوّرات الطائفية التي ستشهدها منطقة الشرق الأوسط الكبير في المستقبل القريب أيضاً ، وأهم تلك النتائج تتمثل في ترجيح كفّة ميزان القوّة لمصلحة الشيعة. فالروابط الثقافية والدينية التي تربط جماهير الشيعة في المنطقة الممتدة من حدود لبنان حتى حدود باكستان هي – كما ذكرنا مسبقاً – ذات أهمية سياسية عظيمة، كما أن خضوع الشيعة للقمع على يد الأنظمة السنيّة على مدى عقدين كاملين سيدفعهم بالتأكيد للمطالبة من جديد بحقوق أفضل ومكانة ذات شأن في الميدان السياسي. إن العلاقات الدينية والمؤسسية بين المدارس والمعاهد الدينية الشيعيّة في إيران والعراق؛ هي العلاقات الأكثر وضوحاً التي تربط شبكة المراجع الشيعية وممثليهم والمنظمات الشيعية المتعددة والمدارس والمعاهد الدينية الممتدة من مدينة لوكناو الواقعة في الهند، إلى مدينة زنجبار في تنزانيا، وحتى مدينة ديربورن في مشيجان.

إن الانفتاح الذي تشهده العراق الآن والتغييرات التدريجية الجارية في إيران؛ سيعملان على تقوّية تلك الروابط، ومركزها يقع في مدينتي «قم» بإيران و«النجف» بالعراق، وستؤدي رياح التغيير التي ستجتاح المنطقة بأسرها، والتي بدأت في العراق عقب الحملة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دوراً فاعلاً في توطيد الصلات المتبادلة بين مختلف الجاليات الشيعيّة ومؤسساتها المتباينة.

إن الزيارة الناجحة التي قام بها رئيس إيران محمد خاتمي إلى لبنان بعد فترة قليلة من سقوط بغداد؛ هدفت في المقام الأول إلى تأكيد أهمية هذه الروابط، وهو سرعان ما تحول إلى حقيقة واقعة أثبتها وفود حوالي مائة ألف حاجّ إيراني إلى كربلاء في أوائل شهر مارس لإحياء احتفال عاشوراء.

ومن المتوقع أن تكون السنوات القادمة أقل إثقالاً للشيعة بالقيود القومية والأيديولوجية الصارمة والأنظمة الاستبدادية، وهو ما سيتيح للشيعة في المنطقة فرصة فريدة لم يحظوا بها طوال الفترة التاريخية الحديثة لتصبح قوة إقليمية من جديد.

وفي نهاية المقال يحاول البحث التركيز على نتائج تأثيرات إحياء التراث الشيعي على المصالح الأمريكية في المنطقة فيقول:

إن الدوائر السنيّة ترى أن إحياء التراث الشيعي في العراق يبرهن في المقام الأول عل وجود النيات «الشريرة» التي تضمرها الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإسلام منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أي أنها مؤامرة كبيرة لإضعاف العقيدة الإسلامية وإخضاعها لسلطان الغرب، بل تعتقد أن واشنطن قد اغتصبت العراق من رحاب الإسلام «الصحيح» لتلقي بها بين براثن الرافضة من الشيعة. وهكذا؛ فإن المشاعر الطائفية تشكّل بُعْداً مهماً عندما يتعلق الأمر بالشأن العراقي، ومن هنا يبرز القصور الخطير في سياسة الولايات المتّحدة في المنطقة؛ حيث إنها لم تعر انتباهاً كافياً لردّة الفعل الغاضبة التي اجتاحت العالم العربي في الفترة التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق، وبشكل خاص الجماعات السنيّة المتطرفة الناشئة التي شهدت تنامياً متسارعاً كتعبير عن الإحباط النفسي الذي انتاب أهل السنّة نتيجة انحصار الهيمنة السنيّة في المنطقة.

علاوة على ذلك؛ فقد أدى الخطاب الطائفي المعادي للشيعّة والأمريكان – على حدٍّ سواء – دوراً مركزياً في تشكيل تصوّرات السياسة الأمريكية في تناول قضايا العالم الإسلامي ككل، وقضايا البلدان العربية على وجه الخصوص؛ حيث يتضح تأثير الوجود الأمريكي في العراق في مشاعر الجماهير بشكل أكثر وضوحاً .

ويعبّر مايكل سكوت دوران –المؤرخ المتخصص في شؤون الشرق الأوسط – عن تلك الفكرة بقوله: إن علماء الدين الوهابيين لا يتوانون عن إصدار الفتاوى أو إلقاء الخطب التي تسفّه الاعتقادات والممارسات الشيعيّة بوصفها بدعة لا أصل لها في الإسلام. وإنهم لم يكتفوا بذلك بل سارعوا الآن إلى ربط البغض السنّي للمذهب الشيعي بمشاعر الكراهية التي يكنها كل عربي سنّي لأمريكا، وذلك برسم صورة مشوهة للشيعة تظهرهم على أنهم «الطابور الخامس» من أعداء الإسلام الصحيح. «إن خطر الزنادقة [الشيعة] على المنطقة؛ لا يقل عن خطر اليهود والنصارى». كما أنهم أكدوا فكرة أن الحرب في العراق تأتي كبرهان قوي على «قوّة الروابط بين أمريكا والزنادقة [الشيعة]».

لا شك أن الولايات المتحدة سلكت الطريق الصعب في تعاملها مع البعد الطائفي لقضية احتلال العراق، ومن هنا يتوجب عليها أن تكون على وعي تام بأنّ هذه القضية لا تتوقف عند حدود السياسة المحلية العراقية؛ بل تتخطاها إلى حدٍّ بعيد لتصبح شأناً سياسياً يخص المنطقة بأسرها. إن الخطر الداهم الذي يهدِّد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل اليوم في التطرف الوهابي، لا في تمرد الشيعة واندفاعهم نحو السلطة، ففي العديد من المناطق ولنقل في أذربيجان على سبيل المثال، حيث يعيش كل من الشيعة والسنّة جنباً إلى جنب، تظهر العقيدة الإسلامية السنيّة، لا الشيعية، كمحرك أساسي يشجّع الشباب على التطرف السياسي. فالتشدّد السنّي يمثل في عصرنا الحالي قوة أيديولوجية ذات طبيعة عنيفة ومتنامية لا تظهر العداء للشيعة فقط بل للأمريكان بشكل فتّاك أيضاً .

ويفرز التشدد السنّي في المنطقة الممتدة من بالي حتى بغداد، العديد من الشبكات المتطرفة التي تضم مجموعة من العناصر الإرهابية هي الأخطر من نوعها من حيث طبيعة نشاطاتها. وبالرغم من أن تنظيم القاعدة يُعَدُّ نموذجاً حياً يمثل الجوهر الأيديولوجي والسياسي للتشدّد السنّي؛ فإن نشاطاته تمتد وتتشعب حتى إنها تتعدى في خطورتها نشاط تنظيم القاعدة بمراحل شاسعة.

من ناحية أخرى؛ يبدو النشاط الثوري المتطرف للشيعة في جوهره مثل قوة مستهلكة، فإيران قد أصبحت في وقتنا الحالي مجرد دولة دكتاتورية منهكة تتأرجح على حافة الهاوية؛ حيث ظهرت مجموعة من الأفكار الجديدة وغير المسبوقة في إيران المعاصرة، تشبه إلى حد بعيد تلك الأفكار التي سادت في الفترة السابقة

لنهاية عهد الاتحاد السوفييتي، وتقوم تلك الأفكار في الأساس على نبذ النزعة الثورية التمردية والتحول إلى مطلب التغير التحرّري.

لقد نشأ التشدّد السنّي منذ اللحظة الأولى مشبوباً بمشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية؛ غير أن تنظيم القاعدة كان هو التنظيم الأكثر عنفاً في التعبير عن تلك المشاعر. ويتضح ذلك من خلال خطاب العلماء والمتشددين من الوهابيين من أمثال الزرقاوي، **فالتطرف السنّي يرمي في وقتنا الحالي إلى هدفين أساسيين:**

الأول: التخلص من النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط الكبير.

والثاني: استرداد الهيمنة السنيّة على المنطقة بأسرها.

ويمثل هذان الهدفان أولويات سنّية لا يمكن التساهل أو التهاون في تحقيقها؛ خصوصاً في ظل التسهيلات التي تقدمها الولايات المتحدة لتمكين الشيعة من تولي زمام الأمور في العراق عقب خلع نظام الحكم السنيّ الدكتاتوري. ومن هنا؛ فإن هزيمة الولايات المتّحدة في العراق هي الحل الوحيد الذي سيضمن عكس المكاسب التي حصلت عليها جماهير الشيعة في تلك البلاد بشكل خاص، وفي المنطقة برمتها بشكل عام، وتتضح هذه الفكرة بجلاء في رسالة الزرقاوي التي أشار فيها إلى الشيعة بوصفهم «العقبة الكؤود، والأفعى المتربّصة، والعقرب المحتال الخبيث، والعدو المتربص، والسمّ الزعاف»، مضيفاً: «إننا نخوض هنا [أي داخل العراق] غمار معركة مزدوجة؛ أحدها واضحة وصريحة ضد العدو المحتل، والأخرى ضد الكفر البواح والخيانة المستترة».

وفي أحدث تسجيل صوتي له صدر في خضم العمليات الأمريكية في الفلوجة وضدّ جيش المهدي؛ كرر الزرقاوي تسفيهه للمذهب الشيعي، وشدّد على أن التصدي لأتباعه لا يقل أهمية عن محاربة الوجود الأمريكي في العراق، وتُعَدُّ التفجيرات التي اندلعت في كربلاء والنجف، وأماكن مقدّسة شيعيّة أخرى، خير دليل على أنّ التطرف السنّي عزم على التصدي للإحياء الشيعي في العراق – من ناحية – والتسبب في نشوب حرب أهلية طائفية في العراق لتشويش الخطط الأمريكية هناك – من ناحية أخرى –. ولعل ذلك هو السبب الذي دفع الزعيم الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني لرفض دعوة مقتدى الصدر لتوحيد الصف الشيعيّ والسنيّ في مواجهة الاحتلال الأمريكي، ومباركة التمرد المسلح الذي شنته عناصر جيش المهدي في جنوب العراق، والثناء عليهم في شتى المواقف ووصفهم بالأبطال المغاوير؛ في الوقت الذي هاجم فيه المتمرّدين في الفلوجة ونعتهم بالإرهابيين.

وبالرغم من أن جماهير الشيعة من سكان الشرق الأوسط وجنوب آسيا يمثلون – في ظاهر الأمر– الحلفاء الطبيعيين للولايات المتّحدة في محاولتها احتواء التطرف السنّي؛ فإن الولايات المتّحدة لن تستطيع مؤازرة الإحياء الشيعي في العراق بشكل علني دون إثارة سخط الكثيرين في العالم العربي والإضرار بالعلاقات المتبادلة معهم؛ خصوصاً الدول ذات التوجه الوهابي في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والتي تعد الدول الأكثر معاداة للشيعة في المنطقة؛ مثل الكويت، قطر، والإمارات العربية المتحدة، وحيث توجد المصالح الأمريكية ذات الأهمية الاستراتيجية العظمى في وقتنا الحالي.

كما أن الشيعة أنفسهم غير مستعدين للإعلان عما يربطهم من علاقات ومصالح مع الولايات المتّحدة بوصفها منقذاً أو حليفاً لهم في فترة في منتهى الخطورة. من ناحية أخرى؛ فإن بعض التيارات الشيعيّة ذات النفوذ القوي في عراق اليوم، من أمثال تيار مقتدى الصدر الذي شهد نمواً واضحاً في الآونة الأخيرة، تحشد قواتها الآن لمقاومة الوجود الأمريكي في البلاد. حيث إن افتقار واشنطن إلى علاقات حقيقية مع القوى الشيعيّة البارزة في المنطقة بوجه عام، مثل الجمهورية الإسلامية في إيران وحزب الله في لبنان، يشكّل سبباً رئيساً في إعاقة كل المحاولات التي ترمي

لتوثيق الروابط الأمريكية – الشيعية.

ويختم الباحث نصائحه وتوجيهاته للإدارة الأمريكية؛ فيقول:

إن الصراع الطائفي الدائر في العراق من أجل الفوز بالسلطة لن ينتهي، كما أنه لن يكون من السهل على الولايات المتّحدة تجنّب هذا النزاع المستمر، وذلك بسبب تحالفها الطويل المدى مع المملكة العربية السعودية – من ناحية –، والدور الذي مارسته مؤخراً في تقوية شوكة الشيعة في العراق وتمكينهم من السيطرة على زمام السلطة هناك. ومن هذا المنطلق يتوجب على الساسة في واشنطن أن يولوا الصراع الطائفي الدائر بين الشيعة والسنّة من أجل السلطة اهتماماً جدياً ، وذلك لتجنّب نشوب حرب أهلية في العراق – من جهة –، والتصدي للتطرف السنّي المتصاعد بوصفه تحدياً جديداً يشكل خطراً داهماً على دول المنطقة بأسرها – من جهة أخرى –.

فنجاح السياسة الأمريكية في العراق، وفي منطقة الشرق الأوسط الكبير، يتوقف في النهاية على مدى التزام الولايات المتحدة بالسير وفقاً لاستراتيجية واضحة، **تستند في الأساس على تضافر العناصر الآتية:**

* إدراك أهمية التوازن في ميزان القوى (الشيعي – السنّي)؛ بوصفه السبيل الأوحد للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة. إن الصراع الطائفي من أجل السلطة سيكون له التأثير الأعظم في مستقبل السلام والاستقرار في المنطقة الممتدة من جنوب آسيا وحتى الشرق – المنطقة التي تضم دول آسيا الوسطى، مروراً بالقوقاز وحتى الخليج العربي–، كما أنه يضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة بشكل كبير، بالإضافة إلى عرقلة الجهود الأمريكية لإرساء دعائم الديمقراطية وإنعاش النمو الاقتصادي.

إن التغيّر في ميزان القوى بين الشيعة والسنّة لن يؤدي دوراً محورياً في تشكيل الكيان السياسي في العراق فقط؛ بل سيمتد أثره ليؤدي الدور نفسه في لبنان وأفغانستان وباكستان وأذربيجان، والمملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن تزيد التطوّرات الجارية في العراق من تفاقم ذلك الصراع على مدى السنوات القادمة.

إن الوضع الحالي في العراق يفرض على الساسة الأمريكيين أن يضعوا جانباً أولويات الحرب على الإرهاب والخريطة الحالية للتحالفات؛ ليتفكروا ملياً في البعد (الشيعي – السنّي) الذي يميز سياسة المنطقة. وبناءً على ذلك؛ يجب أن تقوم الولايات المتّحدة باستحداث إطار أشمل لسياستها في التعامل مع دول المنطقة؛ يقوم في أساسه على إدراك العلاقة المتشابكة التي تجمع بين علاقاتها مع إيران ولبنان ومصالحها في العراق ودول الخليج ودول جنوب آسيا، وتنامي نفوذ التيار الشيعي في المنطقة بأسرها. لا شك أن مثل هذا الإطار السياسي سينشئ نوعاً من التماسك والترابط المنطقي في السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الأوضاع في العراق ومنطقة الشرق الأوسط الكبير، كما سيضمن الاستقرار الإقليمي في وقت تسبّبت فيه الحرب على العراق في الإخلال بالتوازن السياسي الذي ساد المنطقة لفترة طويلة.

* تجنّب حدوث مواجهات مع الشيعة في العراق، خصوصاً مع السيستاني، فمطالبة السيستاني بإجراء انتخابات وطنية مباشرة تنضوي على أخطار جسيمة؛ حيث إنها ستؤدي بالتأكيد إلى زيادة تهميّش الدور الذي سيؤديه السنّة في العراق، بالإضافة إلى تعريض مستقبل الحكومة العلمانية في العراق للخطر. وعلى الرغم من هذا؛ فإن إبعاد الشيعة، وخصوصاً التيار الأكثر انتشاراً واعتدالاً بينهم، والذي يمثله السيستاني نفسه، يحمل خطراً أعظم، فالسيستاني بوصفه رجل الدين الأكثر أتباعاً من قِبَل الجماهير الشيعية؛ يملك مفتاح استقرار الطوائف الشيعيّة في العراق وفي كل مكان في منطقة الشرق الأوسط الكبير.

ومن هذا المنطلق؛ يُعَدُّ احتفاظ السيستاني بشرعيته السياسية هو السبيل الأمثل للإبقاء على تأثيره المعتدل في جماهير الشيعة، وإبعاد الصدر وأتباعه والقضاء على جهودهم في إضرام نيران الحقد والعداء ضد أمريكا، ومنع الشيعة من الردّ على استفزازات المتطرفين من السنّة، كما حدث في مدينة كويتا بباكستان، بعد الهجوم الإرهابي الذي شنَّه المتطرفون من السنّة ضد الشيعة في أوائل مارس عام ٢٠٠٤م، وهذا يعني ضرورة استمرار السيستاني في المطالبة بتمكين الشيعة من الحصول على النصيب الأكبر من السلطة السياسية في العراق، وألا يظهر السيستاني في صورة العميل الذي يحكم البلاد تحت الوصاية الأمريكية.

* الاعتراف بأنّ البلدان ذات الغالبية الشيعيّة، مثل إيران والعراق، تتمتع بأهلية تمكنهم من تحقيق النمو الاقتصادي والديمقراطية على نحو أفضل من جيرانهم من السنّة. فمن المرجح أن تتمكن كلٌّ من إيران والعراق من إنجاز هذه الأهداف، وذلك على عكس البلدان السنيّة المجاورة لهم (باستثناء تركيا)؛ لأن كلا من إيران والعراق قد تحررتا من قبضة الدكتاتورية؛ مما أفسح المجال أمام العراقيين للتمتع بالديمقراطية، في الوقت الذي تمكن فيه المجتمع المدني في إيران من القضاء على رواسب الماضي من السياسات الأيديولوجية. والآن لم يعد التيار الشيعي في كلا البلدين يفرز ذلك النوع من السياسات الأيديولوجية؛ على عكس التيار السنّي الذي يواصل عمله في ذلك دون أدنى تغيير.

ومن المتوقع أن يتقبل الشيعة - الذين استفادوا من سقوط نظام صدَّام حسين، وُيَرَجَّح أن تؤول لهم السيطرة على النظام السياسي في العراق، وذلك عقب انتقال السلطة من يد سلطة الحكم الائتلافية الأمريكية إلى العراقيين - فكرة الديمقراطية بشكل أكثر إيجابية من السنّة الذين يتميزون بتصاعد سياساتهم للنظام المفروض من قِبَل الولايات المتحدة في العراق.

علاوة على ذلك؛ فإن المناقشات الأكثر جدلاً وشمولاً حول دور الإسلام في عالمنا المعاصر، والتي تتناول علاقة الإسلام بالديمقراطية والنمو الاقتصادي، لا تدور إلا في أوساط المسلمين الشيعة (باستثناء تركيا)، وليس المسلمين من السنّة.

ومن المتوقع أن تكون البلدان الشيعيّة، والتي تحررت سياساتها من سيطرة الأيديولوجيات الديكتاتورية (مثل التشدد الإسلامي في إيران والقومية العربية في العراق)، أولى الدول في تبنّي مبدأي الديمقراطية في السياسة، والانفتاح في الاقتصاد العالمي، كما يُرجى لها أن تؤدي دوراً محورياً في إحداث التغيير والتطور في العالم الإسلامي.

وبالنسبة إلى المخاوف التي تنتاب صنّاع السياسة الأمريكيين بسبب تصاعد النفوذ الشيعي في العراق، فالحقيقة التي يجب أن يتم تسليط الضوء عليها؛ هي أنّ هذه العملية ستنتج في القريب العاجل نوعاً من التقارب بين مصالح الولايات المتّحدة والمصالح الشيعية في العراق، ذلك التقارب الذي يستحيل وجوده ما بين الولايات المتّحدة والبلدان السنيّة. ومن هنا يتوجب على صنّاع السياسة الأمريكيين أن يحاولوا بشتى السبل دفع عجلة التغييرات الإيجابية في البلدان الشيعيّة والتعجيل بوقوعها؛ بوصفها مظهراً مهماً من مظاهر تنامي النفوذ الشيعي في المنطقة.

وفي الوقت الذي يتنامى فيه نفوذ المذهب الشيعي في العراق وفي جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط الكبير؛ نجد أن التطرف السنّي الذي يتزعّمه عناصر تنظيم القاعدة، والمقاومة العراقية، وحركة حماس الفلسطينية، وفلول جماعة الطالبان في أفغانستان، يمر أيضاً بمرحلة من المد القوي. إن الحرب التي أعلنها التطرف السنّي على الولايات المتّحدة والمذهب الشيعي في الوقت الحاضر ستجر المنطقة برمتها إلى دوامة من العنف الطائفي، وذلك في محاولة من الجانب السنّي لرفض النظام المفروض من قِبَل الولايات المتحدة في العراق - من ناحية -، والتصدي للتغييرات التي يستلزمها تنامي نفوذ التيار الشيعي في البلاد.

إن التحدي الذي يشكِّله التطرف السنّي من جهة، وتصاعد الآمال في حدوث تغير سياسي شامل في العراق والتي صاحبت ظهور النفوذ السياسي الشيعي من جديد في منطقة الشرق الأوسط الكبير من جهة أخرى؛ يستوجبان من الجانب الأمريكي تطوير فكر جديد، وإطار سياسي مغاير في التعامل مع الإسلام وتحدّي التطرف الإسلامي.

كما يجب أن يولي المنظور الأمريكي الجديد قضية التغير في ميزان القوى بين الشيعة والسنّة في منطقة الشرق الأوسط الكبير الاهتمام الوفير، ذلك بالإضافة إلى ضرورة تسليط الضوء على تطور العلاقات بين الولايات المتّحدة الأمريكية والوهابية والمذهب الشيعي. فقد شكَّلت الرغبة في احتواء تحدي سيطرة التطرف السياسي الإسلامي على الأنظمة العلمانية في المنطقة، العامل الأساسي في صياغة السياسة الأمريكية على مدار العقدين الماضيين؛ في حين كان الترويج للتعدّدية والديمقراطية هو الهدف الأوحد للسياسة الأمريكية في المنطقة في الفترة الأخيرة.

من ناحية أخرى؛ تعدُّ رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء التشدّد السنّي هي أولى أولويات سياستها في المنطقة، والتي يجب أن توجّهها في سعيها نحو التوصّل لصيغة مقبولة، تمكنها من الموازنة بين سياستها في العراق ومصالحها المتشعبة في المنطقة.